

## The reality of the agricultural sector in Algeria: Econometric Study during the period (1990-2014)

DJAAFRI Djamel<sup>1</sup>, ABDELLI Idriss<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Contracted Professor, Faculty of Economics and Management Sciences / Yahia Fares University-Medea, Algeria

<sup>2</sup>Lecturer Class A, Faculty of Economics and Management Sciences /Blida 2 University, Algeria

### ARTICLE INFO

Article history:

Received: 04/06/2019

Accepted: 17/08/2019

Online: 22/11/2019

Keywords:

Agricultural Sector

Agricultural reforms

Production Function

JEL Code: C20;D24

### ABSTRACT

This research paper aims to diagnose the reality of the agricultural sector, especially since the beginning of the third millennium. the results of study indicate that Algerian agricultural sector continues to suffer from food dependence abroad , despite the increase in the value added of the sector, they remain low compared to various other sectors, and the agricultural sector remains highly dependent on climatic conditions, in addition to not exploiting many fertile agricultural areas as a result of the known conflicts of the agricultural field with the weakness of agricultural technology Especially what is attached to the modern techniques of irrigation.

## واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)

د/ جعفري جمال<sup>(1)</sup> & د/ عبدلي إدريس<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أستاذ متقاعد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير/ جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر

<sup>2</sup> أستاذ محاضر صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير/ جامعة علي لونيبي البلدية 2 ، الجزائر

### معلومات المقال

تاريخ الاستقبال 2019/06/04

تاريخ القبول: 2019/08/17

تاريخ النشر: 2019/11/22

### الكلمات المفتاحية

القطاع الفلاحي

الإصلاحات الفلاحية

دالة الإنتاج

JEL Code: C20;D24

### المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها أن هذا القطاع لا يزال يعاني من التبعية للخارج، بالرغم من الارتفاع المحسوس في القيمة المضافة إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى، ويبقى القطاع الفلاحي رهين الظروف المناخية بدرجة كبيرة، إضافة إلى ذلك عدم استغلال كثير من المساحات الزراعية الخصبة نتيجة النزاعات التي يعرفها العقار الفلاحين، مع ضعف التكنولوجيا الزراعية خاصة ما تعلق بتقنيات الري الحديثة .

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الحيوية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال ترابطه الأمامي والخلفي ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، امتصاص البطالة، دعم التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الرفع من حجم الصادرات الفلاحية كما تشكل المنتجات الفلاحية النواة الأساسية لخلق الصناعات الغذائية، ولا شك أن هذه الديناميكية التي يحدثها القطاع الفلاحي على مستوى الاقتصاد ككل ستساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن بين العوامل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ما يعرف بالأمن الغذائي الذي أصبح يشكل مصدر قلق لمختلف البلدان، وكذا هدفاً استراتيجياً تسعى جميع السياسات الاقتصادية والخطط التنموية إلى تحقيقه لاسيما في القطاع الفلاحي. وإذا تحقق هذا المبتغى يكون بإمكان القطاع الفلاحي قيادة كثير من القطاعات الأخرى من خلال تشابكه مع هاته القطاعات (خاصة الصناعية منها).

ولكن بالنظر إلى كثير من المعطيات الإحصائية التي تخص القطاع الفلاحي والصادرة عن المديرية العامة للجمارك مثلا فاتورة استيراد المواد الغذائية خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2017 بلغت 7118 مليون دولار أمريكي وهو ما يشكل نسبة 18.64 % من مجمل الواردات نجد أنه لا يزال يعاني من قصور في الإنتاج الفلاحي خاصة منه الغذائي، بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على مستوى هذا القطاع.

جاءت هذه الورقة البحثية في سياق تسليط الضوء على واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر ومسار تطوره، كما سنركز على الدراسة القياسية التي نهدف من ورائها إلى معرفة محددات دالة الإنتاج في القطاع الفلاحي، التي عرقلت مسار تطور هذا القطاع حتى يعول عليه كبديل لتنويع مصادر الدخل الوطني، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

**ما هي أهم محددات تطور الناتج الزراعي الجزائري التي تمكنه من المساهمة في تنويع الدخل الوطني؟**

كما يمكننا تقديم بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية؟
- ✓ هل ساهم الإنتاج الفلاحي المحلي في تطور القيمة المضافة له في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)؟
- ✓ ما هي المتغيرات الأساسية التي يمكن التركيز عليها في دعم الإنتاج الفلاحي بالجزائر، ومن ثم الخروج من التبعية الغذائية للخارج؟

وللإمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية؛

ثانياً: تطور القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات الفلاحية للفترة (1990-2015)؛

ثالثاً: دراسة قياسية لمحددات الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2014.

**1- مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:**

تلعب الزراعة دورا مهما في التنمية الاقتصادية فقد ساهمت منذ القدم في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة، ويكمن دورها وتأثيرها فيما يلي:

**1-1- توفير الاحتياجات الغذائية للسكان:** إن معظم الدول النامية تعتمد على قطاعاتها الزراعية الخاصة في إنتاج الغذاء الذي يستهلكه سكانها<sup>1</sup>، تعد الزراعة المصدر الرئيسي الذي يوفر السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال التوسع الرأسي (استخدام وسائل إنتاجية حديثة) أو التوسع الأفقي (زيادة الرقعة الزراعية)، فكلاهما يساهم في الناتج الزراعي لمقابلة الطلب المتزايد عليه كما ونوعا، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بالشكل المناسب لأفراد المجتمع ذو علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية. فتوفير الغذاء سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية<sup>2</sup>؛

**2-1- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** تساهم الزراعة في التنمية الصناعية من خلال إمدادها بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالأثاث والمنسوجات، إضافة إلى تطوير الصناعات الغذائية التي يتم بواسطتها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار السنة، ما يساعد في تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية؛

**3-1- الزراعة مصدر للعملة الصعبة:** تعتبر الزراعة مصدرا للعملة الصعبة من خلال عمليات التصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية، وعلى هذا الأساس أضحت العديد من دول العالم تطبق سياسات زراعية لتطوير أهم منتجاتها الزراعية ذات الميزة التنافسية وذلك لأجل زيادة مبادلاتها التجارية، ومن جهة أخرى فهي وسيلة هامة للحد من استيراد السلع الزراعية بتطبيق نموذج إحلال الواردات الزراعية لاستثمار مواردها الزراعية المحلية وبالتالي المحافظة على النقد الأجنبي<sup>3</sup>؛

**4-1- دور الزراعة في توفير فرص عمل:** يوفر القطاع الزراعي فرص عمل في هذا المجال بحيث لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، خاصة إذا كانت العمالة الزراعية مدربة ولها معرفة في استخدام التكنولوجيا الزراعية ومع وجود حوافز في العمل، وفي حال ما إذا كان هناك فائض فهو يوجه إلى باقي القطاعات<sup>4</sup>؛

**5-1- القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية:** إن تحقيق النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيعتبر عنه زيادة في مداخيل العمال الزراعيين ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب للسلع غير الزراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وهذا باعتبار السوق الزراعية في الدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية خاصة منها تلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي، إضافة إلى أن عملية التنمية الزراعية تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية مما يعني التوسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة<sup>5</sup>؛

**6-1- المساهمة في الدخل الوطني:** يعتبر الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه من أهم المؤشرات التي توضح الوضع لاقتصادي للبلد، ويساهم القطاع الزراعي بشكل فعال في ذلك من حيث الادخار والاستثمار، فزيادة الناتج

الزراعي تنمو مقدرة المجتمع على الادخار ما يساعد على إقامة أنشطة في قطاعات أخرى، إلا أنه مع التقدم الصناعي ينخفض نصيب الزراعة في الدخل الوطني<sup>6</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن للقطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية.

## 2- تطور القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات الفلاحية للفترة (1990-2015)

### 2-1- برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1990-2000):

شهدت هذه الفترة دخول الجزائر مرحلة جديدة نحو اقتصاد السوق فعمدت إلى إيجاد مناخ مناسب للحد من الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية السابقة، وهذا من خلال وضع قوانين تهدف إلى بعث النشاط الفلاحي وذلك لحماية الأراضي الفلاحية واستقلالها وفتح المجال للخواص كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي والنهوض بالاقتصاد الريفي، وهذا ما يعكسه بيان وزارة الاقتصاد والمالية الصادر في 21 أوت 1990<sup>7</sup>، وقسمت هذه الفترة إلى مرحلتين:

#### أ) من سنة 1990 إلى 1994:

تميزت هذه المرحلة بانخفاض عائدات العملة الصعبة وضعف التنمية الاقتصادية، ما أدى بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي قام بمنحها ما قيمته 209.157 مليون دولار في إطار اتفاقية **Stand-By**<sup>8</sup>، كما شرعت بإصدار مراسيم وقوانين منها قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتضمن مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المشجع لكل أشكال الشراكة وكذا يتم من خلاله إبرام العقود الواجب تطبيقها والتي تربط المؤسسات الزراعية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وخلال سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة حيث تم به إرجاع 445 ألف هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم، مع تقديم إعانات جبائية للفلاحين، وفي أكتوبر 1993 صدر قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون ولهم الحق في الاستثمار بحرية، ثم إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI). ولحماية الأراضي الفلاحية من السطو قامت وزارة الفلاحة الجزائرية بإصدار منشور وزاري رقم (158) في مارس 1994 يتعلق بتجميد منح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة بعد التجاوزات التي حدثت أثناء توزيعها، كما اتبعت الجزائر برنامج التكيف الهيكلي الذي دعا إليه صندوق النقد الدولي حيث شرعت في تطبيقه سنة 1990 وكان هدفه الأساسي ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية وإلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وتمحورت أهداف البرنامج في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بشكل خاص في النقاط التالية: استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها وضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية وإعادة هيكلة العقار الفلاحي وسياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ومواصلة دعم الأسعار للمواد الأساسية كالخبز والحليب والدقيق والعمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية، وما نتج عن عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي جدولته ديونه خلال جويلية 1994، حيث بلغت حجم الديون 8 مليارات دج تمس 100 ألف منتج<sup>9</sup>.

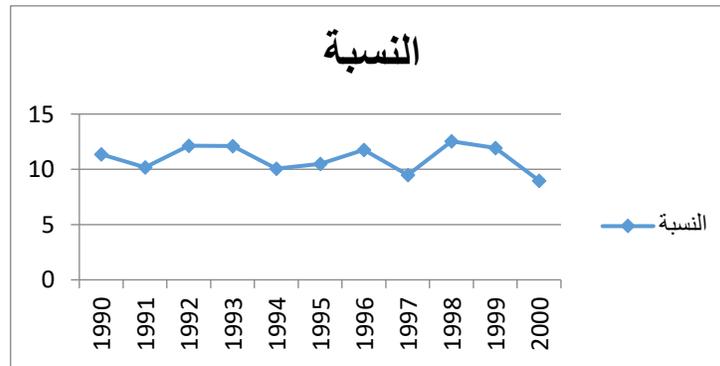
وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية بحيث اتخذت قرارات جريئة ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 بإلغاء دعم أسعار السلع الاستهلاكية باستثناء الخبز والحليب والدقيق، مما تسبب في الارتفاع الكبير لأسعار مواد الاستهلاك ما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان. ثم تطبيق قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17 جويلية 1994 يحمل رقم 94/115 حيث قررت الدولة تمديد أجال تسديد الديون لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من دفعها.<sup>10</sup>

#### ب) مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-2000):

واصلت الجزائر خلال هذه المرحلة إعادة جدولة ديون القطاع الزراعي، كما قامت بإصدار مراسيم وقوانين لحماية الاقتصادي الوطني من آثار برنامج إعادة الهيكلة وطلب قرض آخر من البنك الدولي والذي قدر ب 1169.38 مليون وحدة سحب خاصة من تاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 والذي كان بهدف تنمية باقي القطاعات خارج المحروقات خاصة منها القطاع الفلاحي وفي جوان سنة 1995 أسست الحكومة صندوقا للحماية الصحية الحيوانية (FPZS) بمنشور تنفيذي رقم 174/95، يعمل على تدعيم وحماية صحة الحيوانات و خلال سنة 1995 أسس صندوق دعم الحبوب (FAC) يهدف إلى تدعيم انتقاء البذور، كذلك دعمت الدولة نشاط الصيد بالصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة (FAPPA) وهدف إلى تقديم مساعدات لترقية وتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد، باشر عمله سنة 1998 ولحماية الاستثمارات الفلاحية من الأخطار أنشأ صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية (FGIA) في 05 افريل 1997، يعمل على ضمان القروض البعيدة المدى التي منحها الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي (CNMA) والموجهة إلى المشاريع الجماعية. كما ضمن القانون المالية لسنة 1998 تأسيس صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC) الموجه لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز، الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة (SAU)، وفتح مناصب شغل<sup>11</sup>.

والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (01): القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع الفلاحة تذبذبت نسبة مساهمته في الناتج المحلي قليلا ثم استقرت بعد سنة 1991، بسبب عدم ارتباطه نسبيا بمدخيل المحروقات التي شهدت انخفاضا انطلاقا من سنة 1991 نظرا لانخفاض أسعار البترول العالمية. لكن يظهر التأثير عليه خاصة سنة 1994 الذي سبب صدمة قوية للاقتصاد الوطني، وعرف القطاع الفلاحي سنة 1997 تراجعاً في النمو يقارب 10% بالمقارنة مع سنة 1996 ومرد ذلك الى أن نسبة كبيرة من المساحات الزراعية غير مسقية وتعتمد أساسا على الأمطار الموسمية المتذبذبة والمتساقطة بكميات محدودة، كما أن معظم المحاصيل الزراعية تأتي في المناطق الرطبة، والعامل الأهم في هذه الفترة هو هجرة سكان الريف الى المدينة مكرهين بسبب انعدام الأمن والاستقرار، ليعود بعد ذلك للارتفاع خاصة في مجال الحبوب. يمكن القول إن سياسة التصحيح الهيكلي كانت مجحفة في حق القطاع الفلاحي وحتى سياسة تحرير الأسعار<sup>12</sup>.

ولأجل زيادة تحسين الوضعية الاقتصادية وإيجاد حلول للمشاكل العالقة عمدت الجزائر الى تبني برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي ضمن مخطط استراتيجي جديد للتنمية.

### مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2001-2009):

دخلت الجزائر إلى هذه المرحلة ببرنامج اقتصادي تهدف من خلاله إلى دعم برامجها للإصلاح الهيكلي من خلال البرامج والمشاريع الكبرى التي خصصت لها مبالغ مالية معتبرة تحت غطاء سياسي مسير لها، وكان ذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) بحيث كان للقطاع الفلاحي نصيبه من ذلك.

### أ) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أسس هذا البرنامج بموجب المادة 230 من قانون المالية لسنة 2002 يغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، كما يهدف إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بـ 525 مليار دج<sup>13</sup>. حظي قطاع الفلاحة منه بنصيب تمثل في المخطط الوطني للتنمية المحلية الذي يعمل على تدعيم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية حوالي 65 مليار دج بنسبة مئوية تعادل 12.4% من هذا المشروع وكان النصيب الأكبر لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، فتمحورت أهداف سياسة هذا البرنامج حول القطاع الفلاحي في تكثيف الإنتاج الفلاحي، التكلفة الأحسن بظاهرة الجفاف، حماية الأحواض المنحدرة والمصببات، حماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهميش، والقطاع الفلاحي خص أيضا بجزء من ميزانية برنامج الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية قدر بـ 32 مليار دينار لتنمية المناطق الريفية وذلك لإعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية والهضاب العليا إذ اهتم البرنامج بتوسيع برامج التشغيل الريفي وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن وتحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف خاصة المناطق الجبلية، الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من أجل العمل على استقرار السكان والحد من ظاهرة النزوح الريفي<sup>14</sup>.

وحدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن "غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001؛ والصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي مهمته التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية<sup>15</sup>.

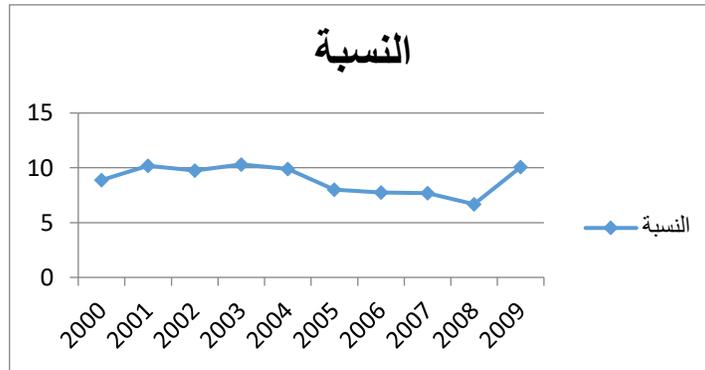
### 1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول يرجى منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مجموع المبلغ الذي رصد له 4.202,7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري بنسبة 168%، أرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج التكميلي إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعه؛ إعادة توجيه القدرات الفلاحية؛ تحسين محيط المستثمرات؛ ترقية الصادرات الفلاحي استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي؛ تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية<sup>17</sup>. كما وضعت تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي يضبط بكيفية واضحة حقوقها نحو صاحب الامتياز وواجبات كل منهما والذي صودق عليه سنة 2010.

وقد تعززت الكثير من الإجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008<sup>18</sup>، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ويهدف برنامج التجديد الريفي أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم.

ولتقييم مدى فعالية هذا البرنامج نتتبع نسبة القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي من إجمالي الناتج المحلي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

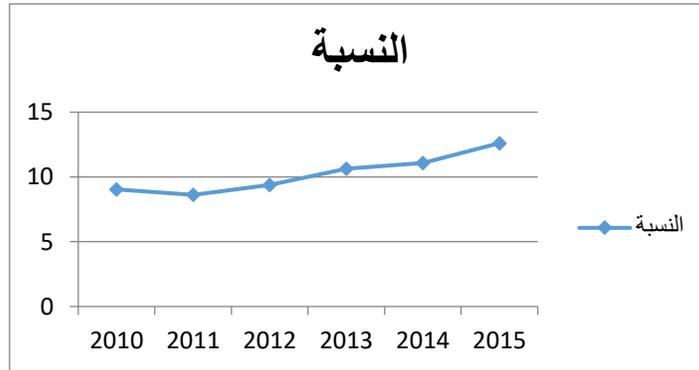
نلاحظ من خلال الشكل أن القيمة المضافة التي حققها قطاع الفلاحة كانت جيدة لغاية سنة 2004 بنسبة تقدر تقريبا 9.9 % وهذا ناتج عن تطبيق السياسات التي جاء بها برنامج الإنعاش الاقتصادي لكن رغم ارتفاع المحسوس في هذه النسبة إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بباقي القطاعات والملاحظ أيضا انه في سنة 2008 شهد القطاع تراجع نظرا للازمة المالية العالمية ليعود إلى الاستقرار سنة 2009 دون أن ننسى الظروف المناخية التي تلعب دورا أساسيا أيضا.

## 2-2- إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي 2010\_2015:

والذي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة وتهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية لسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية<sup>19</sup>.

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، خصص منه أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني أخذت منه التنمية الفلاحية النصيب الأوفر بأكثر من 1.000 مليار دج تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية، كما تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، وهو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة بالدولة<sup>20</sup>، ولدراسة نتائج هذا البرنامج نستعين بالشكل التالي الخاص بالقيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم (04): القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي تحسنت بنسب متقاربة جدا خلال هذه الفترة بفعل مخصصات البرنامج الخماسي الذي تم تطبيقه ولكن تبقى المساهمة قليلة مقارنة بباقي القطاعات. ويرجع هذا إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى<sup>21</sup>.

على العموم يمكن القول أنه بالرغم من الدور الحيوي للقطاع الزراعي وما تم انجازه من طرف الدولة وتحسنه في السنوات الأخيرة إلا أن ذلك يبقى محدودا وضئيلا في أهميته نظرا لعدة عوامل نذكر منها: قلة مساحة الأراضي المزروعة والمروية، الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية، تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، الجفاف والظروف المناخية غير المواتية.

### 3- دراسة قياسية لمحددات الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2014.

عرف استعمال دالة كوب-دوغلاس استعمالا واسعا في المجال الزراعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وفي مختلف دول العالم ومن أهم هذه الاستعمالات دالة الإنتاج الزراعي الياباني التي قام بتقديرها العديد من الباحثين، والتي تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس بعدة متغيرات على الشكل التالي:

$$y_t = a \cdot X_2^{B_2} X_3^{B_3} X_4^{B_4} X_5^{B_5} X_6^{B_6} T^{B_7} e^{\mu}$$

بحيث استخدم الباحثين العديد من المتغيرات التفسيرية للإنتاج تختلف من منطقة لأخرى حسب المحاصيل، فنجد مثلا الدراسة اليابانية التي قام بها Keizo Tsushim لتحديد معدل التقدم التقني في الزراعة اليابانية من خلال تقدير دالة الإنتاج<sup>22</sup>، حيث اتخذ المتغير التابع المعبر عن الإنتاج بالعائد من الأرز، وأخذ مجموعة من المتغيرات المفسرة تمثلت في: متوسط درجات الحرارة لشهر أوت، عدد ساعات النهار في شهر سبتمبر تعبيرا عن ضوء الشمس، عدد أيام العمل، عدد أيام استخدام الماشية لأغراض الزراعة، كميات الأسمدة المستعملة، كمية الأسمدة الكيماوية المستعملة، والمساحة المزروعة من محصول الأرز، حيث استعمل المعطيات التي توفرها وزارة الزراعة لعدة فترات في مناطق: طوكيو، كينكي وكوشو في فترات مختلفة بين سنتي 1922-1963، واستخلص الباحث أن معدل التقدم في طوكيو (1922-1960) قدر بـ 0,8%، بينما قدر في منطقتي كينكي وكوشو (1932-1963) بـ 0,2% لكل منهما، بحيث توصل الباحث إلى صيغة معدلة لدالة الإنتاج من شكل كوب دوغلاس سمحت بتحديد معدل التقدم التقني في العملية الإنتاجية، والتي قام بتطبيقها فيما بعد على عدة دول<sup>23</sup>.

وسوف نقوم بتقدير دالة الإنتاج لإجمالي الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة (1990-2014) باستخدام عدة عوامل متغيرة، والمتمثلة في المساحة المزروعة والميكنة الزراعية، كميات تساقط الأمطار، وكذلك الإصلاحات الفلاحية التي باشرتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = B_0(Acr)^{B_1}(m)^{B_2}(PL)^{B_3}(T)^{B_4}e^{B_5 D2008}e^{\epsilon_t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$Y_t$ : الكميات المنتجة من الإنتاج الزراعي - بالطن -.

$Acr$ : المساحات الزراعية بالهكتار.

$PL$ : المتوسط السنوي لتساقط الأمطار - ملم -.

$m$ : المكننة الزراعية (جرارات+ حاصدات).

T: الزمن.

D2008: متغيرة وهمية تأخذ قيمة واحد بعد سنة 2007\*، وهي تعبر عن آثار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر.  
 $B_3, B_2, B_1$ : مرونة الإنتاج الفلاحي بالنسبة للأراضي المزروعة، المكننة الزراعية، تساقط الأمطار على التوالي.  
 $B_0$ : معامل الكفاءة.

بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات يصبح شكل المعادلة (1) كالآتي:

$$\ln(y_t) = \ln B_0 + B_1 \ln(\text{Acr}) + B_2 \ln(\text{M}) + B_3 \ln(\text{PL}) + B_4 \ln(\text{T}) + B_5 \text{D2008} + \varepsilon_T \dots \dots (2)$$

ويتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية نتحصل على النتائج التالية:

**جدول رقم (01): تقدير نموذج دالة الإنتاج C.D بمتغيرات متعددة**

Dependent Variable: LOG(Y) Method: Least Squares Date: 02/06/18 Time: 20:38 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.254107	15.04540	-0.149820	0.8825
LOG(ACR)	0.081267	0.117262	0.693035	0.4967
LOG(M)	1.257162	1.322238	0.950783	0.3537
LOG(PL)	0.428796	0.297439	1.441626	0.1657
LOG(T)	0.241281	0.083140	2.902089	0.0091
D2008	0.427177	0.149945	2.848894	0.0103
R-squared	0.813399	Mean dependent var	16.18004	
Adjusted R-squared	0.764293	S.D. dependent var	0.480679	
S.E. of regression	0.233368	Akaike info criterion	0.133160	
Sum squared resid	1.034749	Schwarz criterion	0.425691	
Log likelihood	4.335495	Hannan-Quinn criter.	0.214296	
F-statistic	16.56430	Durbin-Watson stat	1.413646	
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews07

**التعليق على النتائج:**

أ- من الناحية الاقتصادية: يتوافق النموذج المقدر مع أسس النظرية الاقتصادية، حيث نقبل الإشارة الموجبة لمختلف المعالم المقدر، وكذلك الحد الثابت بالرغم من إشارته السالبة التي تظهر في التقدير، فبالرغم من ظهور الإشارة السالبة في المعلمة المقدر في النموذج، وهي تقدير للوغاريتم النيبيري للحد الثابت في دالة الإنتاج، والتي يصبح موجب بتطبيق الدالة العكسية (الأسية) والعودة إلى الشكل الأصلي للدالة، وبالتالي فإشارة مختلف معالم النموذج تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة طردية بين مستوى الإنتاج ومدخلات العملية الإنتاجية، وتشير قيمة الحد الثابت إلى الكفاءة الإنتاجية الزراعية (والتي تنتج عن التحسينات في تقنيات الإنتاج).

وحسب نتائج التقدير هي موجبة ومؤثرة بشكل ضعيف في كفاءة استخدام عوامل الإنتاج حيث تقدر بـ 0,105، بينما تعكس قيم بقية معاملات الدالة المقدر مرونة الإنتاج بالنسبة لكل عامل من عوامل الإنتاج، وهي تشير إلى أن تغير العامل الإنتاجي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإنتاج بـ  $\hat{B}_k\%$ ، ومن خلال النتائج المحصلة تظهر قيمها بين الصفر

والواحد الصحيح، بحيث تقدر مرونة الإنتاج بالنسبة للمساحة المزروعة بـ 0,08، وبالنسبة لعامل المكننة الزراعية بـ 1,25، أما عامل تساقط الأمطار فيقدر مرونة الإنتاج بالنسبة له بـ 0,42 وبخصوص عامل الزمن الذي يعبر في كثير من الدراسات عن التطور التكنولوجي فتقدر المرونة بـ 0,24 في حين تقدر مرونة الإنتاج بالنسبة لعامل الإصلاحات الفلاحية بـ 0,42، وهذا ما يدل على أن نسبة كبيرة من التغيير الحاصل في الإنتاج الزراعي راجع بنسبة كبيرة إلى التغيير في المكننة الزراعية (جرارات وحاصدات)، ثم إلى الإصلاحات الفلاحية، وهطول الأمطار ثم عامل الزمن فالمساحة الزراعية.

أما مجموع المرونات فيساوي 2,41 وهو أكبر من الواحد الصحيح، مما يدل على أن غلة حجم الإنتاج الزراعي متزايدة، أي أن الإنتاج يتم في المرحلة الأولى للإنتاج، والتي يكون فيها مقدار التغيير في الإنتاج أكبر من مقدار التغيير في عوامل الإنتاج مجمعة، بحيث أن زيادة الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 2,41%.

إن ما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه النتائج هو أن مساهمة المكننة الزراعية والمتمثلة في الجرارات والحاصدات قوية جدا مقارنة بمختلف المعلمات الأخرى، ويعود هذا إلى تطور عدد الجرارات المستخدمة وكذا الحاصدات الدارسة، خاصة خلال الفترة (2000-2014)، أين عرفت الجزائر عدة إصلاحات جذرية في قطاع الفلاحة، أدت إلى تطور مختلف الحضيرات من المعدات والآلات الفلاحية، هذه الإصلاحات تجسدت قياسيا في مرونة الإنتاج بالنسبة لعامل الإصلاحات الفلاحية (المتغيرة الوهمية D2008)، حيث قدرت بـ 0,12، وهو ما يعني أنه بداية من 2008 حدث ارتفاع في مستوى الإنتاج بـ 0,42 وحدة، وبالفعل عند الرجوع إلى معدلات النمو السنوية للإنتاج الفلاحي نلاحظ قفزة كبيرة، حيث حققت الجزائر اكتفاء ذاتيا لكثير من المنتجات الفلاحية كالخضر والفواكه والتمور بداية من سنة 2008 إلى غاية اليوم.

أما بالنسبة لعامل هطول الأمطار فهو لا يقل شأنًا في التأثير على تغيير الإنتاج الفلاحي، فارتفاع المتوسط السنوي لكمية هطول الأمطار المتساقطة بنسبة 1% سيولد زيادة في مستوى الإنتاج الفلاحي بـ 0,42%، وهذه النتيجة تتوافق مع بنية القطاع الفلاحي الجزائري، الذي لازال لحد الآن رهين الظروف المناخية، فالمساحات المسقية بالري الحديث خلال سنة 2014 قدرت بـ 1215260 هكتار، ما يعادل 2,93% من إجمالي المساحة الزراعية والتي بلغت خلال نفس السنة مستوى 41450840 هكتار، وهي بلا شك نسبة ضعيفة جدا.

وبخصوص عامل الزمن فكل تقدم في الزمن (التقدم التكنولوجي) بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج بنسبة 0,24% أما بالنسبة للأراضي الزراعية التي تمثل مدخلا مهما في عملية الإنتاج الفلاحي، فارتفاع مساحة الأراضي المستعملة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بنسبة 0,08% مثلما يؤكد النموذج المقدر، وهي نسبة ضعيفة جدا، فاستغلال الأراضي الخصبة في الجزائر لم يصل إلى المستوى الأمثل، حيث يقدر الاتحاد الوطني للفلاحين وجود أكثر من 4 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة موزعة على مستوى الوطن لازالت لم تستغل لحد الآن.

وبالنسبة للتطور التكنولوجي الذي يتمثل في معامل الكفاءة الإنتاجية والذي قدرت قيمته بـ 0,105، وهو ما يدل على تأثير هذا الأخير، بحيث تؤثر التحسينات في تقنيات الإنتاج (المستوى التقني المتمثل في استعمال المكننة الزراعية، الأسمدة، البذور، ... إلخ)، في تطوير كفاءة استخدام العوامل المفسرة في النموذج، أو بعبارة أخرى تساهم معلمة الكفاءة التقنية كثيرا في رفع مرونات الإنتاج.

ب- من الناحية الإحصائية والقياسية: من خلال النتائج المحصلة من تقدير دالة الإنتاج الزراعي في الجدول رقم (05-12)، نلاحظ أن المعلمتين المرتبطتين بعامل الزمن والإصلاحات الفلاحية لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بحيث أن القيمة المحسوبة لاختبار ستودنت أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% والمقدرة بـ  $t\left(\frac{\alpha}{2}, N - K\right) = 2,098$ ، وتقدر قيمة t-student لمعلمة الزمن بـ 2,90، في حين تقدر قيمة ستودنت التابعة لمعلمة الإصلاحات الفلاحية بـ 2,84، أما بالنسبة للمعلمات المرتبطة بالمساحة الزراعية وهطول الأمطار والمكننة فهي غير معنوية إحصائياً، كون قيمة t-student المحسوبة أقل من قيمة ستودنت المجدولة عند مستوى معنوية 5%، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود تداخل بين تأثير عوامل الإنتاج المستخدمة في تقدير الدالة، بالإضافة إلى عدم استغلال كامل المساحة الزراعية التي يبقى أكثر من ضعفها دون استغلال، مع عدم الاستغلال الجيد لمياه الأمطار في المحافظة على تخزينها وتوزيعها.

أما بالنسبة لاختبار المعنوية الكلية للنموذج لفischer فالقيمة المحسوبة للاختبار تساوي إلى 16,56 وهي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% المقدرة بـ  $F(K - 1, N - K) = 2,71$ ، وبالتالي الإقرار بمعنوية النموذج كليا .

كما تبين قيمة  $R^2$  أن القدرة التفسيرية للنموذج تقدر بـ 81,33% مما يدل على أن المتغير التابع مفسر بنسبة 81,33% بالمتغيرات المستعملة بينما تبقى 18,67% غير مفسرة دليل على وجود متغيرات أخرى تدخل في تفسير المتغير التابع لم يتم إدراجها في هذا النموذج ومن بينها العمل وكذلك البذور والأسمدة، هذين الآخرين الذين يصعب ضبط إحصائياتهما، بالنظر إلى استعمال معظم الفلاحين أسمدة عضوية من إنتاج الفلاحين وكذلك بالنسبة للبذور.

أما بالنسبة لقيمة إحصائية دارين واتسن والتي تقدر بـ 1,41 فهي تقع في منطقة عدم اليقين، ونظرا لملائمة النموذج اقتصاديا يكون اعتقادنا أن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي.

وبناء على هذه النتائج يمكن الإقرار بأن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية بالرغم من أن المعلمتين  $B_1$ ،  $B_2$ ،  $B_3$ ، غير معنويتين إحصائياً، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنهم نظرا لأهمية هذه المتغيرات في تفسير الإنتاج الزراعي.

#### - خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

عرف القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال عدة إصلاحات فلاحية اشتركت في هدف واحد تمثل في زيادة الإنتاج الفلاحي المحلي بشقيه النباتي والحيواني من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بداية من سنوات الاستقلال الأولى إلى غاية نهاية السبعينات، لينحول هذا الطموح مع بداية الثمانينات إلى تحقيق الأمن الغذائي، وصولاً إلى بداية الألفية الثالثة أين تمحور الهدف في تحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرات البشرية والتقنية والتجديد الريفي والفلاحي، ومن ثم خلق تشابك مع باقي القطاعات الأخرى، ليتوج ذلك بمرحلة ثانية تتمثل في التصدير.

لكن الملاحظ اليوم لواقع الاقتصاد الوطني يرى أن هذا الأخير لا يزال مرهون إلى حد بعيد بمداخل الثروة النفطية بنسبة تفوق 90 في المائة، مما يثبت أن الهدف الذي سعى إليه متخذي القرار منذ الاستقلال والمتمثل في تنويع مصادر الدخل العام الوطني لا يزال يراوح مكانه. ومن خلال ما سبق نجد أن القطاع الفلاحي الجزائري يواجه عدة عراقيل تحول دون وصوله إلى الأهداف المسطرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي لا يزال مرهون إلى حد بعيد بالظروف

المناخية، إضافة إلى ذلك إهمال كثير من المساحات الزراعية الخصبة نتيجة النزاعات التي طالما عرفها هذا الأخير، مع ضعف أو ندرة استعمال التكنولوجيا الزراعية بشقيها البيولوجي والميكانيكي خاصة ما تعلق بتقنيات الري الحديثة.

بناء على النتائج السابق ذكرها، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- لا بد من تأهيل اليد العاملة في مجال القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتقليل من فاتورة الاستيراد؛
- ينبغي استخدام التقنيات الحديثة في مجال الري والاعتماد أكثر على الأراضي المسقية للتقليل من قوة تأثير العامل المناخي؛
- إن التوجه نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي كمرحلة أولى ثم التصدير كمرحلة ثانية يفرض على القطاع الفلاحي توفير الخدمات اللوجستية المصاحبة لهذه العملية من أجل استمرارية ونجاح عملية التصدير .
- **الإحالات والهوامش :**

<sup>1</sup> Malcolm Gillis et Michael Roener, **Economie du Développement**, 2 édition, de Boeck, Belgique, 2004, traduction de 4 édition Américaine, Bruno Baron-Renault, p 552.

<sup>2</sup> غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011-2012، ص 12.

<sup>3</sup> زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 51.

<sup>4</sup> سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2006-2007، ص 45.

<sup>5</sup> غردي محمد، مرجع سابق، ص 13.

<sup>6</sup> سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 49.

<sup>7</sup> هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة من 1974-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 55.

<sup>8</sup> عبد المجيد قدي، **التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري (1988-1995)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 259 .

<sup>9</sup> هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 57.

<sup>10</sup> بن سميحة عزيزة وبن سميحة دلال، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2006.

<sup>11</sup> هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 61.

<sup>12</sup> عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، سنة 2010، ص 26.

- <sup>13</sup> خنصري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع ومأمول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2009-2010، ص 129.
- <sup>14</sup> هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 66.
- <sup>15</sup> عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية "دراسة حالة الجزائر" خلال الفترة (2002-2013)، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2014، ص 109.
- <sup>16</sup> رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001\_2014، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2014، ص 10.
- <sup>17</sup> هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 70.
- <sup>18</sup> الجريدة الرسمية، العدد 43، قانون رقم 08-16، مؤرخ في 10 أوت 2008.
- <sup>19</sup> نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، في 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 81.
- <sup>20</sup> الجريدة الرسمية، العدد 46 قانون رقم 10-03، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010.
- <sup>21</sup> عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 34.
- <sup>22</sup> Keizo Tsushima : **Productivity and technological progress in Japanese agriculture**, University of Tokyo, Press 1976, P64.
- <sup>23</sup> بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2016، ص 98.
- \* بداية تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر.

## قائمة المصادر والمراجع:

### I. الكتب:

- 1- Malcolm Gillis et Michael Roener, **Economie du Développement**, 2 édition, de Boeck, Belgique, 2004, traduction de 4 édition Américaine, Bruno Baron-Renault, p 552.

### II. المجلات والمقتنيات:

- 1- بن سميحة عزيزة وبن سميحة دلال، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2006.
- 2- بوفليح نبيل ، طرشي محمد، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، في 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- 3- عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، سنة 2010.
- 4- عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية "دراسة حالة الجزائر" خلال الفترة (2002-2013)، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2014.
- 5- رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001\_2014 ، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2014.
- 6- عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي...أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

### III. المراسيم والقوانين

- 1- الجريدة الرسمية، العدد 46 قانون رقم 10-03، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010 .

- موقع الأنترنت: اسم الكاتب، العنوان الكامل للملف، قسم في الموقع، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر على الموقع، على الرابط: مع ذكر رابط الموقع بالتفصيل: <https://www.arageek.com/edu/malaysia-educational-system>